

اجتماع مجلس الإدارة التنفيذي لغرفة التجارة الدولية

نيويورك - بوسطن / 8 - 12 تشرين الأول 2009

كما و أشى كي مون على دور الغرفة في الاقتصاد العالمي.

و كانت أعمال اجتماع مجلس الإدارة التنفيذي لغرفة التجارة الدولية قد تركّزت بالتعاون مع المجلس الأمريكي للأعمال الدولية على وضع استراتيجية الغرفة للأعوام الثلاثة المقبلة.

هذا وقد أقام المجلس الأمريكي للأعمال الدولية، وهو أقوى منظمة اقتصادية أمريكية، حفل عشاء على شرف المجتمعين، حضره وزير التجارة الأمريكي وعدد من السفراء العرب من بينهم د. بشار الجعفري مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة.

كما و زار مجلس إدارة غرفة التجارة الدولية جامعة هارفارد حيث عقدت ورشات عمل عرض فيها كبار الأكاديميين في الجامعة تصوراتهم لواقع ومستقبل الاقتصاد العالمي. و قد نوقشت في هذا السياق قضايا حوكمة الشركات والدول، والتغيرات المناخية وتكامل التطور، وإعادة صياغة القوانين المالية، وإعادة إحياء الاتفاقيات التجارية الثنائية الإقليمية والاستراتيجية المتكاملة للأعمال.



و شدّد د. عطار، العربي الوحيد في مجلس إدارة غرفة التجارة الدولية، أمام المجتمعين على أن سورية كانت وما تزال تلعب دوراً فعالاً في الاقتصاد العالمي. كما ونوّه باستمرار سورية اليوم في عملية الإصلاح الاقتصادي الطموحة التي تقوم بها و الهادفة إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

من جهته أشاد الأمين العام للأمم المتحدة خلال الاجتماع بدور غرفة التجارة الدولية التي تعتبر ثاني منظمة دولية تم الاعتراف بها بعد نشوء الأمم المتحدة في العام 1946.

أكد د. عبد الرحمن العطار رئيس غرفة التجارة الدولية في سورية للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أن السلام في منطقة الشرق الأوسط هو أداة مطوّرة للاقتصاد المحلي والعالمي. جاء ذلك في معرض الجلسة التي جمعت مجلس الإدارة التنفيذي لغرفة التجارة الدولية و الأمين العام للأمم المتحدة، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، على هامش أعمال اجتماع مجلس الإدارة التنفيذي لغرفة التجارة الدولية الذي عُقد في نيويورك ما بين 8 و 12 تشرين الأول 2009.

اجتماع مجلس الإدارة التنفيذي لغرفة التجارة الدولية

نيوداهي - الهند 3-5 كانون الأول 2009



جولة جديدة من اجتماعات مجلس الإدارة التنفيذي لغرفة التجارة الدولية عُقدت في مدينة نيوداهي في الهند ما بين 3 و 5 كانون الأول 2009 حيث شارك د. عبد الرحمن العطار عضو مجلس الإدارة، رئيس الغرفة في سورية في أعمالها. و قد ناقش الاجتماع العديد من المواضيع المتعلقة بعمل لجان الغرفة التخصصية. كما نُوقشت خطة عمل الغرفة وميزانياتها السنوية للعام 2010 وتمت المصادقة عليهما. كما جرى استعراض مقررات مؤتمر الأمم المتحدة لتغييرات المناخ الذي عقد في كوبنهاغن أواخر العام الماضي، بالإضافة إلى عدد من المواضيع المتعلقة باتحاد الغرف العالمي. هذا وقد عُقد اجتماع مجلس إدارة الغرفة بالتزامن مع منتدى المدراء التنفيذيين الإقليمي (ICC Regional CEO Forum) تحت عنوان: «العولة والنمو المتسارع» بتاريخ 4-5 كانون الأول، بحضور كل من رئيس وأمين عام غرفة التجارة الدولية، حيث تم خلاله طرح مجموعة من المواضيع المتعلقة بالتجارة، التوظيف، التمويل والنمو المستدام.

غرفة التجارة الدولية تعلن عن قواعد جديدة لخطابات الضمان تحت الطلب 4 كانون الأول 2009

مجموعة جديدة من القواعد تتواءم مع القرن الحادي والعشرين تكون أكثر وضوحاً ودقة وشمولاً وتؤمن توازناً أكثر إنصافاً من أي وقت مضى بين مصالح الأطراف المتعارضة، وتحقيق هذا التوازن بطرق خلاقة.»

ففي المبيعات الدولية، حيث تضمن الاعتمادات المستندية أن يُدفع للمصدر عند تقديم الوثائق المطابقة التي تؤكد أن الشحنة قد أرسلت، تؤمن خطابات الضمان تحت الطلب الحماية للمستورد من عدم التنفيذ أو التأخير فيه، أو عيوب التنفيذ من جانب المصدر.

وقد حظيت القواعد الموحدة بقبول دولي واسع مع مرور السنوات بعد أن تبناها الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين في نماذج خطابات الضمان القياسية الخاصة به، ومن ثم أدرجها البنك الدولي في جميع نماذج خطابات الضمان غير المشروطة المعتمدة لديه. كما صادقت لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية على هذه القواعد، واستخدمها صناع القانون المحليون بوصفها نموذجاً لقانون مستقل لخطابات الضمان.

استغرق تعديل القواعد الموحدة لخطابات الضمان تحت الطلب حوالي سنتين ونصف، وجاءت ثمرةً لجهد جماعي بذلته اللجنة المصرفية واللجنة المعنية بالقانون والممارسات التجارية في غرفة التجارة الدولية، والتي تتكون من ممثلين من مختلف المصارف والشركات التجارية والشركات القانونية من شتى أنحاء العالم.

أدخلت على هذه القواعد قاعدة المعاملة الخلاقة لحالات الدفع الطارئة واللغة الأكثر دقة في تحديد ما إذا كان العرض المقدم مشمولاً بضمان أو ضمان مقابل، أو فيما إذا كان نسخة ورقية أو إلكترونية، هو



عرض ملتزم بالقواعد أم لا. ومن المتوقع أن تقلل هذه التغييرات معدل رفض الطلبات وزيادة مستوى اليقين في الوسيلة. وقد قال جون روزدوسكي الأمين العام لغرفة التجارة الدولية «إن هذا الجهد الجماعي قد أثمر بإنتاجه قواعد تعكس إجماعاً واسعاً بين المصرفيين والمستخدمين وجميع أعضاء مجتمع الضمانات». كما أُرِدِف قائلاً إن هذا القواعد «نتيجة لمشروع طموح لخلق

أعلنت غرفة التجارة الدولية عن إصدار نسخة معدلة من القواعد الموحدة لخطابات الضمان تحت الطلب (URDG) بتاريخ 4 كانون الأول 2009. النسخة الجديدة يُراد تطبيقها على مليارات الدولارات من خطابات الضمان تحت الطلب، و التي تؤمن الالتزامات النقدية و التزامات التنفيذ في مجموعة واسعة من العقود الدولية والمحلية. وقد تبنى المجلس التنفيذي لغرفة التجارة الدولية رسمياً القواعد المعدلة - وهي الأولى منذ 18 عاماً - في اجتماعه الذي عُقد في نيودلهي، وستدخل حيز التنفيذ في الأول من تموز 2010.

وقد قال فيكتور فونغ رئيس غرفة التجارة الدولية أن: «القواعد الموحدة لخطابات الضمان تحت الطلب تُعتبر النموذج الأحدث على الدور القيادي لغرفة التجارة الدولية في صياغة القواعد الناظمة لحوالي 14 تريليون دولار من

التجارة الدولية.» وأضاف: «إن الغرفة، ومنذ تأسيسها عام 1919، عملت على صياغة القواعد الكفيلة بتسهيل التجارة والاستثمار عبر الحدود حيث تحظى قواعد الغرفة بقبول عالمي في مجالات الأعمال المصرفية والجمارك والتسويق والإعلان وتمويل التجارة.»

وتحدد القواعد الموحدة لخطابات الضمان تحت الطلب، و المكونة من 35 مادة، التزامات ومسؤوليات الأطراف المعنية في كل مرحلة رئيسية من مراحل دورة حياة خطاب الضمان. ومن بين التغييرات التي

«التجارة والاستثمار: العامل الرئيسي لتحريك الاقتصاد» في اجتمع الهجوعه الإقليميه الاستشارية لغرفة التجارة الدولية لمنطقة جنوب آسيا والشرق الأوسط

دمشق 15 شباط 2010

من أثر في تحقيق الاستفادة القصوى من خبرات الآخرين في مجال تطوير الاستثمار.

كما و جرت خلال الاجتماع مناقشات بشأن التجارة الإقليمية، التمويل، التعريفات الجمركية والأسواق، ودور غرفة التجارة الدولية في تعزيز التعاون والتفاهم والتجارة والاستثمار.

هذا وقد شارك في الاجتماع كل من الأمين العام لغرفة التجارة الدولية جون روزوادوسكي، ورئيس اتحاد الغرف العالمي رونا بيركالي، والرؤساء والأمناء العامون لغرف التجارة الدولية في كل من باكستان، سيرلانكا،



تلعبه الغرفة في مساعدة سورية لوضع رؤيتها كجسر يربط بين أوروبا والخليج العربي، وبين الغرب والشرق، ليس في مجالات التجارة فحسب، وإنما في كل المجالات.



الهند، إيران، لبنان، الأردن، جورجيا، الامارات العربية المتحدة، البحرين والكويت.

يأتي هذا الاجتماع حلقة في سلسلة من الاجتماعات الإقليمية التي تهدف إلى الجمع بين لجان وطنية من منطقة جغرافية واحدة. وتكمن أهمية هذه السلسلة من الاجتماعات من كونها جامعاً لأعضاء يواجهون تحديات متماثلة في هذه المنطقة من العالم، حيث يتم خلالها تبادل وجهات النظر للوصول والتباحث حول كيفية الوصول إلى أفضل الممارسات التجارية.

بدوره أكد د. عبد الرحمن العطار رئيس غرفة التجارة الدولية في سورية على أهمية الاجتماع ودوره في تعزيز التعاون بين أعضاء غرفة التجارة الدولية لما له



استضافت غرفة التجارة الدولية في سورية الاجتماع الثاني لغرفة التجارة الدولية - المجموعة الإقليمية الاستشارية لمنطقة جنوب آسيا والشرق الأوسط تحت شعار «التجارة والاستثمار: العامل الرئيسي لتحريك الاقتصاد» في فندق الفور سيزنز بدمشق بتاريخ 15 شباط 2010.

وقد أكد الأستاذ عبد الله الدردري نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية في كلمة ألقاها في افتتاح الاجتماع على أهمية التعاون مع غرفة التجارة الدولية في نقل التكنولوجيا المعرفية إلى سورية، داعياً الغرفة للعمل على تكريس ثقافة وجود نظام تجاري منفتح، وتعزيز التعاون والمنافسة في السنوات القادمة بين أعضائها. كما لفت الدردري إلى أهمية الدور الذي

زيارات رسمية على هامش الاجتماع الاقليمي الثاني

سورية على تزويد الوزارة بكافة الدراسات والخطط والتوصيات التي تصدر عن غرفة التجارة الدولية. كما تمنى أن تقوم الوزارة بتسمية ممثل عنها ليتابع كافة الأمور المتعلقة بالغرفة.

و بتاريخ 15 شباط 2010 بحث السيدان روزوادوسكي والعمار مع د. أديب ميالة حاكم مصرف سورية المركزي موضوع التعديلات التي قامت غرفة التجارة الدولية في باريس بإجرائها على كتيب «القواعد الموحدة للكفالات عند الطلب (URDG)» وكيفية تطبيق هذه الكفالات في سورية.

وقد رحّب د. ميالة بأن يقوم مصرف سورية المركزي برعاية الندوة المقبلة، التي ستقوم غرفة التجارة الدولية في سورية بتظيمها حول هذه القواعد. حيث وستدعى كافة المصارف العاملة في سورية - العامة والخاصة - إلى هذه الندوة لتكون بداية تعاون مثمر بين الغرفة في سورية ومصرف سورية المركزي. كما تم خلال اللقاء مناقشة المواضيع المتعلقة بالاعتمادات المستندية والقواعد المصرفية التي تصدر عن غرفة التجارة الدولية في باريس، بالإضافة إلى مواضيع تتعلق بمحكمة غرفة التجارة الدولية والتي تعتبر من أهم مراكز التحكيم في العالم. وتأتي زيارة السيد روزوادوسكي إلى سورية للمشاركة في الاجتماع الثاني لغرفة التجارة الدولية - المجموعة الإقليمية الاستشارية لمنطقة جنوب آسيا والشرق الأوسط.



في إطار الزيارة الرسمية التي قام بها إلى سورية، قام السيد جون روزوادوسكي، الأمين العام لغرفة التجارة الدولية، بزيارة إلى السيدة لمياء عاصي وزيرة الاقتصاد والتجارة في سورية وذلك في 16 شباط 2010.

وقد رافق د. عبد الرحمن العطار، رئيس غرفة التجارة الدولية في سورية، السيد روزوادوسكي في زيارته حيث استعرضا مع السيدة الوزيرة مجالات عمل غرفة التجارة الدولية، والنشاطات التي تقوم بها، وآلية عمل لجانها التخصصية في مجالات عدة على رأسها الاستثمار، المصارف، التأمين، والتجارة الإلكترونية. وقد أكد د. عطار خلال لقاء السيدة الوزيرة على حرص الغرفة في

الإنكوتيرمز ما بين 2000 - 2010، التعديلات والتطورات»

دمشق 17 شباط 2010

المشرفة - في الوقت ذاته - على إعادة النظر في قواعد الإنكوتيرمز 2000. وقد أشار الوزير بدر في معرض كلمته الافتتاحية على أهمية هذه المصطلحات في توضيح العقود التجارية وتحديد الآليات والقواعد الواجب اتباعها بين البائع والمشتري، مؤكداً على ضرورة معرفة تلك المصطلحات ولاسيما في ظل الاتفاقيات الإقليمية والدولية التي تتضمن سورية إليها. كما وأشار د. بدر إلى أهمية التعديلات التي تقوم بها غرفة التجارة الدولية على صعيد مراعاة المستجدات الحاصلة ولا سيما المتعلقة بدخول أنماط جديدة في تسليم الحاويات، وزيادة نشاطات التجارة الإلكترونية، وتوضيح النسخة القديمة لتلك المصطلحات، وإزالة الإبهام الذي



وقد حَاضِر في الندوة خبراء من غرفة التجارة الدولية في باريس و هم السيد كريستوف مارتين رادتكه رئيس اللجنة التي تعمل على إعادة النظر في الإنكوتيرمز 2000، بالإضافة إلى المحامية إيميلي أوكنور مديرة لجنة القانون والممارسات التجارية و

برعاية وزير النقل الدكتور المهندس يعرب سليمان بدر وبحضور سيادته، عقدت غرفة التجارة الدولية في سورية ندوة بعنوان «الإنكوتيرمز ما بين 2000 و2010، التعديلات والتطورات» في فندق الفورسيزنز - دمشق في 17 شباط 2010.

من جانبه أشار د. راتب الشلاح رئيس مركز الأعمال والمؤسسات السوري إلى مشاركة القطاع الخاص مع الحكومة في صنع القرارات المتعلقة بالتجارة، ولا سيما في ظل انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي. وقد أكد د. شلاح أن التعديلات على الإنكوتيرمز 2000 تأتي في سياق الجهود الرامية إلى تأمين متطلبات الانفتاح الاقتصادي، مشدداً على أهمية العمل بتلك المصطلحات ومعاييرها لضمان ذلك الانفتاح بصورته الأمثل.

هذا وقد استعرض المحاضرون موضوعات متنوعة كان أبرزها إعطاء لمحة عامة عن الإنكوتيرمز والأسباب والإجراءات المعمول بها لإعادة النظر في الإنكوتيرمز 2000، والعناصر الأساسية لإعادة النظر فيه. كما وقدم المحاضرون عرضاً تقديمياً عن قواعد الإنكوتيرمز الثلاث عشرة شارحين مسؤوليات البائع والمشتري وفقاً لتلك القواعد، وانتقال الخطر وكيفية اختيار البند أو «المصطلح» الأنسب.



كما ويبيّن أن الفهم الدقيق لتلك المصطلحات يساعد في تخفيض سوء الفهم بين تلك الأطراف مؤكداً على حرص الغرفة، في الوقت ذاته، على مراجعة تلك القواعد وعملها باستمرار من أجل إصدار تعديلاتها في الوقت المحدد، ما سيجعل تلك المصطلحات أكثر سهولة ودقة ومراعاة للتطور التكنولوجي خصوصاً تلك التي تتعلق بالوثائق الإلكترونية.

يلف العلاقة بين البائع والمشتري من خلال تحديد الفترة الزمنية التي تنتقل فيها مسؤولية البضاعة بينهما. وقد نوّه الوزير بدر إلى تزامن تعديل تلك المصطلحات مع الجهود التي تبذلها وزارة النقل لتنظيم عملية نقل البضائع. وقال السيد الوزير «إن وزارة النقل في سورية تسعى لإصدار قانون جديد لنقل البضائع وتطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافئ السورية».

كما و أكد د. عبد الرحمن العطار رئيس غرفة التجارة الدولية في سورية على سعي الغرفة لتكون نافذة سورية إلى العالم من خلال نقل الدراسات والخبرات الدولية إلى القطر، والمساهمة في تطوير التجارة الدولية حيث تأتي الندوات الخاصة التي تقوم بها الغرفة في مختلف المجالات في هذا السياق. وشدد د. عطار على أهمية دور الإنكوتيرمز في تحديد المسؤوليات بين كل من البائع والمشتري والناقل وشركات التأمين.

منتدى الأعمال المتوسطي «تقوية علاقات الاستثمار بين دول المتوسط»



المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتعاون الصناعي. جدير بالذكر أن الوفد السوري الذي شارك في أعمال المؤتمر عقد 110 اجتماعات عمل ثنائية مع وفود من شركات إيطالية مختلفة.

بين إيطاليا ودول المتوسط، و الترويج للتعاون والاستثمار في المنطقة بالإضافة إلى تجديد الحوار الاقتصادي الصناعي والثقافي بين هذه الدول. ممثلاً عن الغرفة، شارك د. عطار في مناقشات جلسة تناولت موضوع نظام

روما - إيطاليا 25 - 26 شباط 2010

على رأس وفد سوري مؤلف من 11 رجل أعمال، شارك د. عبد الرحمن العطار رئيس غرفة التجارة الدولية في سورية في أعمال المنتدى الاقتصادي المتوسطي الذي عُقد تحت عنوان «تقوية علاقات الاستثمار بين دول المتوسط» في مدينة روما الإيطالية في 25 و 26 شباط 2010.

وقد قام بتنظيم المنتدى مكتب البعثة التجارية الإيطالية بدمشق واتحاد الصناعات الإيطالية، بالاشتراك مع اتحاد البنوك الإيطالية، بدعم من وزارة التنمية الاقتصادية ووزارة الخارجية الإيطالية. وهدف المنتدى إلى تشجيع العلاقات

توجهات جديدة.. تطوير ذهبة جديدة في التسويق الرقمي..

- 100** بوصفها عضواً في منظمة الـ BusinessMed، المشاركون في المشروع:
- قامت غرفة التجارة الدولية في سورية وبالتعاون مع مركز المؤسسات والأعمال السوري، العضو في منظمة Anima Investment Network، بتقديم مشروع بعنوان «ميد ديجيتال - تطوير خدمة جديدة في التسويق الرقمي» وذلك ضمن الجولة الثالثة لمشروع «الاستثمار في المتوسط» والذي يقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل 75 ٪ من ميزانيته والمُزمع الانطلاق بأولى مراحله في النصف الثاني من شهر نيسان 2010.
 - غرفة التجارة الدولية - سورية/ رئاسة
 - مركز المؤسسات والأعمال السوري
 - غرفة تجارة وصناعة وزراعة بيروت وجبل لبنان
 - الاتحاد العام للشركات المغربية
 - غرفة تجارة وصناعة استونيا
 - اتحاد المروجين التجاريين في كاتالونيا

فكرة المشروع

تاريخ عقدها ما بين 20 و 23 أيلول 2010، يخضع خلالها موظفو المراكز الشركاء - (مراكز دعم الأعمال) من سورية و لبنان والمغرب - للتدريب على خدمات وسائل التسويق الرقمي. وسيتم تزويدهم بمعلومات حول الخدمات الجديدة، وآلية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتشجيعها على استخدام التجارة الإلكترونية.

● المرحلة الثالثة:

(سورية، لبنان والمغرب)

سيقوم خبراء مختصون من كاتالونيا بزيارة سورية ولبنان والمغرب للتأكد من مدى استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من هذه الخدمة الجديدة.

هذا وتدعو غرفة التجارة الدولية في سورية كافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الاستفادة من هذا المشروع والمشاركة فيه، وذلك من خلال الاتصال بمكاتب الغرفة.

و لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال برقم الهاتف: 011 / 33 44 391.

وتطوير أداة جديدة لترويج الأعمال الإلكترونية. وسوف يتم نقل تلك التقنيات إلى المؤسسات المتوسطة لدعم الشركات فيها.

مراحل المشروع

يتألف المشروع من 3 مراحل أساسية:

● المرحلة الأولى:

(سورية، لبنان والمغرب)

تشخيص الوضع في الدول المتوسطة (سوريا، لبنان، والمغرب)، حيث سيقوم خبراء من أسبانيا بزيارة إلى سوريا ولبنان في منتصف شهر نيسان، ومن ثم زيارة إلى المغرب في منتصف شهر أيار، وذلك لدراسة أوضاع تلك الدول، وإجراء استبيان حول مستوى استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لحلول التجارة الإلكترونية فيها.

● المرحلة الثانية:

تالين، إستونيا

بناء على معطيات المرحلة الأولى، سيتم إقامة ورشة عمل كبيرة في تالين، اقترح

100 تقوم فكرة المشروع الأساسية على التوجيه إلى والتركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، إذ لا تزال مؤسسات كثيرة تعتبر أنها لا تحتاج إلى استراتيجية متماسكة للتسويق الرقمي كي تنجح. غير أنه من الأهمية بمكان فهم تزايد استخدام الزبائن للإنترنت، وبصورة مستقلة عن السوق، للاستعلام عن المنتجات و/أو الخدمات المتوفرة، ولاتخاذ قرارات الشراء وبصورة خاصة.

حيث تتميز الإنترنت اليوم بوصفها أحد أهم عوامل التواصل في المنطقة المتوسطة بالنسبة للمستهلكين. لهذا، فإن تلك المؤسسات - والتي تفتقر إلى استراتيجية متماسكة للتسويق الرقمي - تخسر فرصة كبيرة لتنافسية مستدامة.

لذلك جاء المشروع هادفاً إلى تحسين كفاءات المشغلين الاقتصاديين فيما يتعلق بالتقنيات المرتبطة بـ «الأعمال الإلكترونية» في بلدان المتوسط، وإلى تشخيص الوضع الراهن لاستخدام تقنيات الأعمال الإلكترونية في البلدان المستهدفة (لبنان وسوريا والمغرب).